Base Nationale des Sujets d'Examens Enseignement Supérieur réseau SCEREN

Ce document a été numérisé par le CRDP de Bordeaux pour la Base Nationale des Sujets d'Examens de l'enseignement professionnel.

Campagne 2010

Ce fichier numérique ne peut être reproduit, représenté, adapté ou traduit sans autorisation.

BTS COMMERCE INTERNATIONAL

SESSION 2010

ÉPREUVE DE COMMUNICATION EN LANGUES VIVANTES ÉTRANGÈRES

GROUPE 4

ARABE LITTÉRAL

AB

Durée : 3 heures
Coefficient : 2

L'usage d'un dictionnaire unilingue est autorisé.
L'usage de la calculatrice est interdit.

Dès que le sujet vous est remis, assurez-vous qu'il est complet.
Le sujet se compose de 4 pages, numérotées de 1/4 à 4/4.

Base Nationale des Sujets d'Examens Enseignement Supérieur réseau SCEREN

TEXTE

إشكاليات سوق العمل في دول مجلس التعاون

ما بين معدلات بطالة متزايدة وتدفقات عمالة أجنبية وافدة تتعدد مشكلات سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، فليس من الصعب على المتتبع للأرقام الخاصة بمعدلات البطالة في دول مجلس التعاون أن يكتشف أن البطالة أصبحت من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد دول مجلس التعاون. ولا يقتصر ذلك على دول مجلس التعاون فقط، بل يمتد أيضاً ليشمل غيرها من الدول العربية. كما تتضح حدة هذه المشكلة أيضاً من التحذيرات المتتالية التي تصدرها منظمة العمل العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية وغيرها من المؤسسات المعنية بواقع سوق العمل العربي. فوفقاً لتقارير مجلس الوحدة الاقتصادية ومنظمة العمل العربية نجد أن معدلات البطالة في الدول العربية تتراوح في المتوسط بين ١٠ و٢٠ في المائة. بالإضافة إلى تزايد هذه المعدلات بحوالي ٣ في المائة سنوياً في المتوسط، مما يثير المخاوف من تفاقم هذه المشكلة مع مرور الأيام خاصة في ظل عدم اتخاذ خطوات جادة من قبل مختلف الحكومات العربية نحو علاج هذه المشكلة.

وبالنظر إلى واقع مشكلة البطالة في دول مجلس التعاون نجد أنها تبلغ في المتوسط حوالي ٨,٥، مع ملاحظة أن معدلات البطالة تتفاوت بصورة واضحة بين دول المنطقة، فبينما ترتفع معدلات البطالة في دول مثل السعودية وسلطنة عمان والإمارات، حيث يبلغ معدل البطالة فيها نحو ١٥ في المائة، نجد أنها تنخفض في دول أخرى مثل البحرين وقطر، حيث بلغ معدل البطالة نحو ٥,٦ في المائة و ٢,٥ في المائة فقط، كما أشارت نتائج المؤتمر السنوي الثاني عشر لمنتدى البحوث الاقتصادية في القاهرة لعام ٢٠٠٥.

وفي هذا السياق، أشارت دراسة صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي لدول غربي آسيا (الإسكوا) إلى أن عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي من المتوقع أن يصل إلى نحو ٤٠ مليون نسمة مع حلول عام ٢٠١٠ على نحو يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة لتصل إلى ما يقرب من ٢١ مليون نسمة، الأمر الذي يُتوقع معه أن تشهد معدلات البطالة في هذه الدول زيادة خلال السنوات المقبلة.

ويُعزى ارتفاع معدلات البطالة في بعض دول مجلس التعاون إلى مجموعة من العوامل من بينها عدم مواكبة السياسات التعليمية والتدريبية لمتطلبات سوق العمل، وكذلك تدني المستوى التعليمي. بالإضافة إلى تراجع دور الدولة نسبياً في مجال التعيين في القطاع الحكومي والمرافق العامة نظراً لتشبع هذه القطاعات وعدم قدرتها على استيعاب المزيد من العمالة، كما هي الحال في غيرها من الدول العربية.

وعلى الرغم من سعي دول مجلس التعاون إلى الارتقاء بمستوى العملية التعليمية من خلال زيادة الاعتماد على القطاع الخاص في هذا المجال، خاصة في ظل عدم قدرة المؤسسات التعليمية والتدريبية الحكومية على استيعاب الأعداد المتزايدة، إلا أن أداء المؤسسات التعليمية الخاصة لا يزال دون المستوى نظراً لما يعانيه من مشكلات متعددة منها تعدد الجهات الرقابية والإشرافية وتضارب وعدم اتساق الصلاحيات بين هذه الجهات الرقابية، إضافة إلى غياب التخطيط

Base Nationale des Sujets d'Examens Enseignement Supérieur réseau SCEREN

الاستراتيجي، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى استمرار تدني جودة مخرجات العملية التعليمية ومن ثم زيادة الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل.

وعلى صعيد آخر، تعتبر تدفقات العمالة الوافدة إلى أسواق الخليج أحد العوامل الأساسية التي تقف وراء مشكلة البطالة وأحد أهم مظاهر اختلال سوق العمل في هذه الدول. وكما تشير الإحصاءات نجد أن عدد الأجانب العاملين في دول الخليج في تزايد مستمر، حيث ارتفع عدد هؤلاء العاملين من ٥,٧ مليون عام ١٩٩٣ إلى حوالي ٩,٨ مليون عام ٢٠٠٠، ثم إلى حوالي ١٢,٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٤، وفي المقابل نجد أن نسبة العاملين العرب في هذه الدول تأخذ اتجاهاً تنازلياً لصالح العمالة الأجنبية خاصة تلك القادمة من دول جنوبي آسيا، فبعد أن كانت العمالة العربية تمثل الغالبية العظمى من العمالة في أسواق الخليج نجد أنها أصبحت تمثل حوالي ربع العمالة الوافدة في هذه الدول فقط.

وترجع زيادة تدفقات العمالة الأجنبية في دول الخليج إلى عدة أسباب من أبرزها، ما تتسم به العمالة الأجنبية من قبول العمل بأجور منخفضة، وتحمل ظروف العمل القاسية، على العكس من العمالة العربية، وهو ما يؤدي إلى تفضيل القطاع الخاص لتوظيف هذه النوعية من العمالة وذلك في ظل سوق عمل لا تحكمه إلا اعتبارات الربح والخسارة، دون مراعاة أي اعتبارات أخرى.

عن موقع "الخليج في الصحافة"، ٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٦.

Base Nationale des Sujets d'Examens Enseignement Supérieur réseau SCEREN

TRAVAIL À FAIRE

1- Présenter, sous forme d'un compte-rendu **en français**, le texte joint en arabe (10 à 15 lignes) (6 points)

2- Répondre **en arabe** à la question suivante : (7 points)

حسب رأيك، كيف يمكن خفض معدل البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي ؟ بيّن ما هي أسباب البطالة في تلك الدول وما هي العقبات التي تحول دون إزالتها.

3- Lettre à rédiger **en arabe** : (7 points)

Vous êtes responsable du département « import-export » dans la société « Couleurs d'ailleurs », spécialisée dans la décoration d'intérieur.
Votre société souhaiterait participer à la prochaine session de la Foire de Dubai et explorer par la même occasion le marché des Emirats Arabes Unis.

Rédigez en arabe, en respectant les règles de présentation, une lettre de demande d'information destinée à Monsieur Fayed, organisateur de la Foire de Dubai, dans laquelle, **notamment** :

- vous présentez votre société (proposez une adresse et un numéro de téléphone /fax fictifs) ;
- vous demandez des informations à propos de la possibilité de participer à la Foire de Dubai (formalités, stand, coût, assurance, etc) ;
- vous demandez des informations sur le secteur de votre société aux Emirats Arabes Unis.

Base Nationale des Sujets d'Examens Enseignement Supérieur réseau SCEREN